مراكز الدكتور سمير عباس الطبية
Dr. Samir Abbas Medical Centers
وحدة علاج
تأخر الإنجاب والعقم وأطفال الأنابيب
• استشاريون / استشاريات أمراض النساء والتوليد والعقم وأطفال الانابيب
• استشاريون أمراض الذكورة وعقم الرجال
جدة - هاتف ٠١٢/٦٥٣٠٠٠٠
ترخيص رقم ٤٣٥٥٢ التاريخ ١٤٣٥/١٢/٠١هـ

الدولة قادرة على مواجهة التحديات المالية والاقتصادية

رئيس اللجنة المالية بالشورى لـ عكاظ:

د. حسام العنقري

• سعاد الشمراني (الرياض)

أوضح لـ«عكاظ» رئيس اللجنة المالية بمجلس الشورى الدكتور حسام بن عبدالمحسن العنقري أن الجميع ينتظر اليوم صدور ميزانية الدولة للعام المالي المقبل، مشيرا إلى التطلع بكل ثقة لأن تستمر قدرة الدولة على الإنفاق بسخاء على المشاريع التنموية، ومواجهة ما قد يطرأ من تحديات مالية، سواء انخفاض أسعار النفط أو غيره.

وقال العنقري: «المملكة سبق وأن نجحت بامتياز في التصدي لعدد من التحديات المالية والاقتصادية، وهي قادرة على تحويل المصائب إلى فرص».

مؤكدًا أن المملكة تملك احتياطات مالية كبيرة.. المطيري لـ عكاظ:

تنويع مصادر الدخل مهم والاستمرار في الإنفاق على البنى التحتية أولوية

• حسن باسويد (جدة)

د. عبدالعزيز المطيري

أكد الدكتور عبدالعزيز المطيري مدير عام صندوق المئوية والمحلل الاستراتيجي أن ميزانية الدولة للعام الجديد ستستمر في الإنفاق على المشاريع الأساسية للبنى التحتية والخدمية وخاصة القطاعات التعليمية والصحية لافتا إلى أن الميزانية الجديدة سيكون لها أثر إيجابي كبير على تحريك السوق السعودي والنشاط الاقتصادي وحركة الأسهم والعقارات.

وأوضح المطيري في تصريحات لـ «عكاظ» أن المملكة تملك احتياطات مالية كبيرة تجعل موقفنا المالي قويا جدا، بيد أن المطيري طالب بضرورة التوسع في المجال الصناعي والاستثماري وتنويع مصادر الدخل، مشيرا إلى أن استمرار الإنفاق على مشاريع البنية التحتية القائمة حاليا ضروري خاصة قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والطرق ومشاريع القطارات والذي سيكون في أولوية الميزانية المقبلة.

وأشاد المطيري بالتصريحات المطمئنة التي أعلنها وزير المالية إبراهيم العساف مؤخرا والتي بدد فيها المخاوف من تأثير الأزمة على حجم الإنفاق للعام المقبل، موضحا أن مواصلة النمو أمر مهم لأنه المحرك الرئيس للاقتصاد.

وطالب المطيري القطاع الخاص القيام بدوره المسؤول في التنمية وأن الدولة ستستمر في إنفاقها على المشاريع، مؤكدا أن وجود الاحتياطات المالية الكبيرة أعطى المملكة عمقا ماليا أسهم في توفير الاستقرار المالي والمصادر التمويلية البديلة.

وأوضح المطيري أن المملكة ماضية في خطط التنمية التي بدأت فيها من عدة عقود لمصلحة المواطن ورفاهيته مشددا على أن تنويع مصادر الدخل ضروري والبحث عن موارد دخل أخرى بدلا من استمرار اعتماد الموازنة على النفط خاصة مع المتغيرات الراهنة وتراجع أسعار النفط عالميا الذي يتم الاعتماد عليه بنسبة لا تقل عن ٨٠ ٪ في إيرادات الموازنة.

وقال إن السياسة الاقتصادية المتزنة التي اتخذتها المملكة تؤكد أن مشاريع التنمية لن تتأثر بسبب أزمة انخفاض أسعار النفط؛ والإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية والبنية التحتية سيظل على مساره، حيث قطعت أغلب مشاريع البنية التحتية شوطا كبيرا بالإنجاز، مؤكدا على ضرورة اعتماد سياسة الاستثمار عبر صناديق سيادية، استغلالا للوفرة المالية الحالية لكي يتم تنويع الدخل وضمان للمستقبل والأجيال اللاحقة.

محافظ الطائف لـ عكاظ:

الموازنة تؤكد قوة ومتانة الاقتصاد السعودي

• عبدالعزيز الربيعي (الطائف)

فهد بن معمر

أكد محافظ الطائف فهد بن عبدالعزيز بن معمر أن ميزانيات المملكة السابقة والحالية خير وبركة ومؤشر كبير يؤكد قوة ومتانة الاقتصاد السعودي، مشيرا إلى أن المملكة بقيادتها الحكيمة استطاعت أن تحقق هذا الرخاء والتماسك الاقتصادي، في الوقت الذي تشهد فيه الكيانات الاقتصادية الكبرى أوضاعا مهتزة، وهذا دليل على حرص القيادة الرشيدة على توفير فرص التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية، وتوفير فرص التدريب والتأهيل والعمل، مؤكدا أن بنود الميزانية التي يترقبها المواطنون اليوم تبشر بالخير الوفير، لافتا إلى أن المشاريع المتعددة تجسد اهتماما كبيرا بتحسين الخدمات المختلفة، وحياة المواطن السعودي.

يشار إلى أن محافظة الطائف تتطلع إلى اعتماد نفق الهدا الرابط بين محافظة الطائف ومنطقة مكة المكرمة، وزيادة عدد المستشفيات التخصصية في المحافظة، والتي ستساهم في تطوير المحافظة، والاستفادة منها في الرعاية الصحية للمرضى.

مسؤولو الباحة:

الموازنة الجديدة «بشرى خير»

• علي الرباعي (الباحة)

أشاد أمين الباحة المهندس محمد مبارك المجلي، بحكمة ولاة أمر هذه البلاد وقدرات القيادات في ترتيب وتقدير وتدبير ميزانية الدولة، مؤكدا أنه برغم الظروف العصيبة إلا أنه يستبشر خيرا بالميزانية الجديدة كونها ستسهم في خدمة منطقة الباحة لاستكمال مشاريع حيوية، منها استكمال إنشاء الطريق الدائري مع الكباري لمدينة الباحة، وإنشاء كبار وأنفاق بمدينة الباحة، وإنشاء مواقف سيارات وجسور مشاة، وفتح طرق جديدة بالمخططات المعتمدة، واستكمال سفلتة وأرصفة وإنارة للمخططات المعتمدة، واستكمال تصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول، وإنشاء سوق للمواشي بالباحة وسوق للحوم والأسماك، وإنشاء حديقة مركزية بالمدينة وإنشاء ساحة احتفالات وتطوير المنطقة المركزية بالباحة.

فيما نوه مدير عام المياه في منطقة الباحة المهندس محمد بن منصور آل عضيد، بما تضمنته ميزانية الخير والنماء للعام المالي الجديد ٢٠١٥م من اعتمادات مالية لمشروعات تنموية ستسهم بفعالية في مواصلة الحراك التنموي، الذي تعيشه المملكة، مشيرا إلى أن الميزانية تأتي تأكيدا واضحا للدعم السخي من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وولي عهده الأمين، وولي ولي العهد، وتجسيدا لاهتمامهم وحرصهم الدائم على توفير سبل العيش الكريم للمواطن السعودي والحفاظ على ثروات ومقدرات وطننا الغالي، مثمنا تخصيص اعتمادات لقطاع المياه والصرف الصحي بمنطقة الباحة التي ستمكن المديرية من تحقيق تطلعات القيادة الرشيدة في هذا الجزء الغالي من وطننا العزيز لنهوض بخدمات المياه والصرف الصحي.

من جهته، رفع مدير عام التربية والتعليم في منطقة الباحة سعيد مخايش، شكره وامتنانه للقيادة على عنايتها بشعبها، وتوفير سبل الحياة الكريمة وتواصل العطاء في ميادين التنمية البشرية والبيئية والعمرانية، مؤكدا أن تعليم الباحة سيحقق من خلال ميزانية الخير لهذا العام الكثير من التطلعات على مستوى المباني الحكومية والصيانة وتهيئة المدارس لتكون بيئة جاذبة في ظل توجيه ورعاية صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل وزير التربية والتعليم، ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير مشاري بن سعود بن عبدالعزيز أمير المنطقة، سائلا الله مزيد الأمن والطمأنية والتوفيق للعمل الخلاق المحقق لتطلعات القيادة الرشيدة.

ويرى رئيس غرفة الباحة التجارية الصناعية الأسبق يحيى مرضي صويلح أنه مما لا شك فيه أن انخفاض سعر البترول لن يؤثر على الميزانية، وبالتالي على الإنفاق الحكومي على المشاريع المقبلة؛ نظرا لأن المشاريع القائمة معتمدة ميزانياتها مسبقا، مضيفا أن منطقة الباحة حظيت بالعديد من المشاريع الحيوية في شتى المجالات.

ويؤكد أمين غرفة الباحة السابق المهندس سفر الزهراني أنه رغم كل المتغيرات والظروف الدولية السائدة تظل الأوضاع المالية للمملكة في مأمن من الهزات وتوابع الأزمات، وذلك بفضل سياسة متزنة تضبط الأداء المالي، والتي أدت لتبوؤ المملكة مكانة رائدة عالميا بعضويتها في مجموعة العشرين، وتأثيرها الكبير على الاقتصاد العالمي، في وقت تراجعت دول وتكتلات كانت ملء السمع والبصر.

فيما أثنى الأمين العام الحالي لغرفة الباحة نعيم الكلي على مواقف الحكومة الرشيدة السياسية والاقتصادية المشرفة للوطن والمواطن، متوقعا وجود عجز يقارب ٩٠ مليارا، مع الحفاظ على مستوى الإنفاق العام، مثلما كان عليه في العام الماضي، وضخ مشاريع وسيولة كافية لاستكمال الخطط التنموية والخدمية، لافتا إلى أنه سيتم تغطية العجز في الميزانية من خلال الاحتياطيات الموجودة أو من خلال الاقتراض، استنادا إلى انخفاض أسعار الفائدة، فقد يكون هذا التوجه هو الأقرب.

م. محمد المجلي

سعيد مخايش

م. محمد آل عضيد

يحيى مرضي

م. سفر الزهراني

نعيم الكلي

محاميات: نطالب بفرص وظيفية للقانونيات حديثات التخرج

• أمنية خضري (جدة)

بيان زهران

سارة باقتادة

طالب عدد من المحاميات والمستشارات القانونيات بزيادة الفرص الوظيفية للقانونيات حديثات التخرج، إذ إن عملهن - كما يقلن - محصور فقط في مكاتب المحاماة والشركات، وذلك في ضوء صدور الميزانية العامة للدولة.

المحامية والمستشارة القانونية بيان زهران تقول: «لا شك أن الدولة تضع في حسبانها الأول مصالح المواطنين صغارا وكبار، وضمان وسائل الحياة الصحية والتعليمية والمهنية المناسبة، وحيث إن مجال القانون في الوطن من المجالات الرائدة في صناعة أجيال تكون خير عون للمنظومة القضائية، ومن هذا المنطلق يأتي دور تفعيل المحامين والمحاميات، وإشراكهم في الحقل العدلي من خلال توفير الفرص التعليمية بالجامعات والتأهيلية والتدريبية من خلال جهة المفترض أنها تراعي حقوق وتأهيل وتدريب القانونيين والقانونيات حديثي التخرج ومساعدتهم وتمكينهم حتى يكونوا أعضاء فاعلين ونافعين للوطن».

وتوضح المستشارة القانونية سارة باقتادة أن توظيف خريجات القانون كمستشارات قانونيات في الجهات الحكومية، حيث إنهن محصورات في مكاتب المحاماة والشركات فقط، بالإضافة إلى إتاحة فرص توظيف خريجات القانون في الهيئات والجهات المختصة، يمكن المرأة من دعم قدراتها بما يعود بالنفع والمصلحة على المجتمع.

وتعرب المستشارة القانونية خلود الغامدي عن أملها في توفير وظائف لخريجات القانون، وفرص التدريب لهن وعمل استراتيجية تتضمن شغل أكبر عدد من القانونيات بالوظائف الحكومية.

الموازنة أعدت في ظروف عالمية متقلبة

• متعب العواد (حائل)

خالد السيف

كشف رئيس الغرفة التجارية والصناعية بمنطقة حائل خالد بن علي السيف عن أن تحليل وقراءات الميزانية المتوقعة يجب أن لا تخرج عن توقعات وزارة المالية، التي أكدت أن وزارة المالية حريصة على تحقيق ميزانية متوازنة خلال العام الجاري، بإيرادات متوقعة تصل إلى ٨٥٥ مليار ريال، والنفقات العامة إلى ٨٥٥ مليار ريال، وتعزيز المدخرات كهدف رئيس، منوها بأن الميزانية العامة للدولة أعدت في ظروف عالمية مختلفة ومتقلبة إقليميا ودوليا، وكذلك في ظروف محلية تتميز بنقلة نوعية بالنسبة للمشاريع التنموية الكبرى في مجال البنية التحتية.

وأضاف السيف «المؤشرات الأولية توضح أن إيرادات ميزانية الخير والنماء للعام الجاري تتجاوز ١,١٤٥ تريليون ريال»، مشيرا إلى أن الإنفاق الحكومي مستمر في استكمال منظومة البنية التحتية، محذرا من أن الإنفاق الحكومي قد يتسبب في ضغوط تؤدي إلى ارتفاع أسعار مواد البناء؛ الأمر الذي يتطلب عملا وجهدا من الجهات الرقابية في مراقبة أسعار مواد البناء لهدف وطني.

رؤية

أ.د. وديع أحمد كابلي *

لو كنت وزيراً للبترول

في ظل هذه العاصفة الهوجاء حول انهيار أسعار البترول، وما يكتب ويذاع ويقال عن أسباب ذلك، ومن تكهنات ونظريات واتهامات...إلخ، ألم تسأل نفسك ما كنت ستفعل لوكنت أنت مكان وزير البترول؟

لقد سألت نفسي هذا السؤال، وبعد تفكير عميق، ودراسة متأنية لجميع العوامل المؤثرة، وجدت نفسي أردد: لقد كنت سأفعل بالضبط ما فعله وزير البترول على النعيمي!!

ولكن لماذا كنت سأفعل ذلك؟؟ سأشرح لكم تلك الأسباب فيما يلي:

أولا: يقول الحديث الشريف (لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين)، وحيث إني مؤمن فلن أكرر نفس الخطأ مرتين، ويظهر أن الناقدين لا يعرفون التاريخ جيدا، فحينما ارتفعت أسعار البترول بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م من ٣ دولارات إلى ٤٠ دولارا عام ١٩٨٠/١٩٨١م، حدثت صدمة اقتصادية للدول المستوردة أدت إلى حدوث ركود اقتصادي وتضخم (ركود تضخمي) مما أدى إلى تراجع الطلب العالمي على البترول وانخفاض كبير في الأسعار، مما دفع دول الأوبك إلى محاولة الإبقاء على الأسعار كما هي أو الحد من تراجعها السريع وذلك عن طريق تخفيض حجم الإنتاج المطروح في السوق للبيع.

وحيث إن السعودية كانت (ولا زالت) أكبر المصدرين في أوبك، فقد وقع عليها العبء الأكبر في تخفيض الإنتاج (المنتج المرجح)، والتي التزمت به وبأمانة وإخلاص، فقامت بتخفيض إنتاجها على مراحل من عام١٩٨٢ إلى عام ١٩٨٧م من ١٠ ملايين برميل في اليوم إلى ٣ ملايين برميل أي بنسبة ٧٠ ٪ خلال ٥ سنوات، ومع ذلك استمرت الأسعار في التراجع خلال نفس الفترة من ٣٥ دولارا إلى ٨ دولارات للبرميل، فخسرنا على جبهتين، انخفاض المبيعات من جهة، مع انخفاض الأسعار من الجهة الأخرى!!

ثانيا: أن معظم دول أوبك لم تلتزم بتخفيض إنتاجها بالنسب المقررة عليهم، وقامت الدول المنتجة من خارج أوبك بزيادة إنتاجها والاستحواذ على أسواقنا وعملائنا من الدول التي كانت تستورد البترول منا، كما قامت النرويج وبريطانيا بزيادة إنتاجهما من بحر الشمال (رغم ارتفاع تكلفتها) وذلك للحصول على أي عائد، ولو قليل، لتغطية تكاليفها السابقة في البحث والتنقيب، ولم تتوقف تلك الآبار عن الإنتاج، كما كنا نعتقد. وكان نتيجة ذلك أن زاد إنتاج البترول من كل مناطق العالم الأخرى، حتى الدول التي لم يكن لديها بترول مثل سوريا والى من والسودان وغيرها!! وتراجعت حصة أوبك في الإنتاج العالمي من ٣٥ مليون برميل من مجموع ٦٠ مليونا عام ١٩٨٠ أي نسبة ٦٠ ٪ إلى ٣٠ مليونا من مجموع ٨٠ مليونا عام ١٩٨٧م أي بنسبة ٢٥ ٪.

ثالثا: انخفضت إيراداتنا من البترول تبعا لذلك من ٤٠٠ مليون دولار يوميا عام ١٩٨٠م (١٠ملايين * ٤٠ دولارا) إلى ٢٤ مليون دولار عام ١٩٨٧م (٣م * ٨)، واضطرت الحكومة إلى السحب من احتياطياتها المالية في الخارج حتى انتهت تلك الاحتاطيات بالكامل، وبدأت الحكومة في الاقتراض من البنوك المحلية حتى بلغ مقدار تلك الديون ما يعادل حجم الناتج المحلي الإجمالي، وتوقفت جميع المشاريع التنموية خلال عقد الثمانينيات بالكامل، ولم تكن الميزانية تحتوي إلا على الرواتب والمعاشات ومصاريف التشغيل والصيانة والتي قلصت إلى أدنى المستويات، وأقل الأسعار!! وأفلست كثير من شركات المقاولات، ودخلنا في دوامة ركود اقتصادي عميق؟؟ حتى إن الحكومة لم تستطع إعلان الميزانية لعام ١٩٨٧م وجرى العمل بميزانية العام السابق، لعدم القدرة على تحديد مقدار الإيرادات المتوقعة.

فلو كنت وزيرا للبترول، هل كنتم تتوقعون مني أن أقوم بارتكاب نفس الخطأ مرة أخرى؟؟ ولو كنتم أنتم أعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) هل كنتم ستخفضون إنتاجكم؟ وتتركون عملاءكم يستحوذ على هم منافسوكم؟ ويبيعون لهم البترول بأسعار أقل من أسعاركم؟ أعتقد أن جوابكم سيكون لا لا، بل ألف لا. وهذا هو جواب العقل والمنطق السليم، والذي يتماشى مع مصالح بلادكم العليا.

ولكن: لو كنت وزيرا للبترول كنت سأفعل الشيء الوحيد الذي لم يفعله النعيمي، كنت سأخرج للمواطنين وأقول لهم هذا الكلام وأشرح لمواطني بلدي أسباب تلك القرارات التي قد تبدو غامضة في نظر البعض، ولكن ربما آثر الوزير أن لا يرد وأن يتبع المثل القائل (إن كان على قول العزال، خلي اللي يقول يقول).

* أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبدالعزيز، بجدة